أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

اقتصاديّون يعزون تأخّر دخول الاستثمارات إلى تخلّف القطاع المصرفي

دعوات للاستثمار في قطّاع التعليم العالي لتنويع مصادر الدخل

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

عزا خبراء اقتصاديون تأخر دخول الاستثمارات إلى سوق العمل العراقية، إلى تخلف القطاع المصرفي ، فيما دعا خبراء آخرون إلى دخول الاستثمارات لقطاع التعليم العالي، سعياً لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني .
ودعا الخبير الاقتصادي إسماعيل عبد الحسين إلى ضرورة تطبيق نظام النافذة الواحدة والقضاء على الروتين لتسهيل عمل المستثمرين في العراق، مؤكداً أن تخلف النظام المصرفي في العراق أدى إلى تأخير عملية الاستثمار في البلد.
وقال عبد الحسين لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إذا أرادت الحكومة الاتحادية أن تنجح بعملية الاستثمار، فعليها أن تطبق نظام النافذة الواحدة وأن تقضي على الروتين القاتل في التعاملات والمراجعات الإدارية لجميع دوائرها، كونه يعيق عملية الاستثمار ويؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الدخول إلى البيئة العراقية.
وأضاف عبد الحسين : إن السبب الرئيس لتأخير عملية الاستثمار في العراق يعود إلى تخلف النظام المصرفي كونه لا يواكب التطور الحاصل في البنوك العالمية، مؤكداً أن هذه الأنظمة متخلفة، ولا تواكب الأنظمة الاستثمارية الحديثة، وليست مع رؤية الدولة في التوجه نحو اقتصاديات السوق ، ما عرقلت دخول الكثير من المستثمرين إلى العراق.
وشدد الخبير الاقتصادي على ضرورة منح الثقة للمستثمرين الأجانب للدخول إلى البيئة الاستثمارية العراقية من خلال وضع التسهيلات له وتشجيعه على العمل في العراق، داعيا إلى تطوير المنظومة المصرفية في العراق لكي تحافظ على أموال المستثمر. وفي وقت سابق، حمل عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية النائب محما خليل القطاع البنكي مسؤولية عدم تطور العراق في مجال الاستثمار، مشيراً إلى أن الشركات الاستثمارية لديها الرغبة في الدخول إلى البيئة العراقية.
وقال خليل في تصريح سابق (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن القطاع البنكي من القطاعات المتخلفة في المنطقة كونه ما زال يعمل بأنظمة قديمة غير متطورة تكنولوجياً ويحوي كوادر إدارية تعيق عمل المستثمرين من خلال إجراءاتها المعقدة ، ما جعل الاستثمار بعيداً عن الأراضي العراقية.
وكان قد أشار الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ إلى أن مجلس الوزراء وافق على تعديل نظام الاستثمار رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ المعدل،واستيفاء نسبة قدرها ١٠٪ من قيمة إيجار الأراضي خلال السنوات الثلاث الأولى من تاريخ التشغيل التجاري للمشروع المثبت في العقد، وتكون النسبة بمقدار ٥٪ من قيمة الأرض للمراكز التجارية والفنادق بعد انتهاء المدة المحددة أعلاه وتثبت في صلب العقد، فضلاً عن استمرار المشاريع السياحية ومدن الألعاب والمجمعات الترفيهية بنسبة قدرها ١٠٪ من قيمة إيجار الأرض وتثبت في صلب العقد .
في غضون ذلك،شددت لجنة الخدمات والإعمار النيابية على ضرورة استثمار قطاع التعليم لما له من مردود اقتصادي كبير للبلد، مشيرةً في الوقت ذاته الى أن الاقتصاد الوطني أحادي الجانب ولابدّ من تنوعه.
وقال نائب رئيس اللجنة النائب جواد الحسناوي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن الاقتصاد الوطني ما زال أحادي الجانب، معتمداً على النفط بواراداته السنوية، وهذا ما أدى إلى مشاكل كثيرة في الموازنة وتأخر إقرارها، لذلك يجب التنوع بالاقتصاد العراقي من خلال تفعيل قطاعاته المختلفة ولاسيما قطاع التعليم.
وأضاف الحسناوي: إن قطاع التعليم في العراق يعتبر من القطاعات الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي الكبير للبلد من خلال فتح فروع لجامعات عالمية كالأميركية والأوروبية في بغداد والمحافظات من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بمستوى التعليم في العراق.
وأكد ضرورة وضع خطة إستراتيجية مدروسة لجذب الجامعات العالمية إلى العراق لغرض استثمار قطاع التعليم، داعياً إلى أن تتجه الحكومة الاتحادية صوب فتح منافذ ومصادر للتمويل للاقتصاد الوطني، وتجعله يواكب النمو الاقتصادي العالمي الحديث.
وكان قد أشار الباحث الاقتصادي حسين النجم الى ضرورة تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية، تحسباً لحدوث ركود اقتصادي عالمي خلال السنوات القادمة.
وقال النجم في تصريح سابق(الوكالة الإخبارية للأنباء): يجب على الحكومة الاتحادية أن تقوم بتفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية للبلد كالصناعي والزراعي، بالإضافة الى الإفادة من العقول البشرية الموجودة في القطاعين العام والخاص، وذلك تحسباً لحدوث ركود اقتصادي عالمي تصعب معالجته.
وبين النجم: إذا كان هناك ركود اقتصادي في العالم فهذا يؤثر بشكل كبير في الاقتصاد العراقي كونه ريعياً أحادي الجانب معتمدا على القطاع النفطي، لذلك فأي أزمة اقتصادية عالمية تؤثر في السوق المحلية.
وأشار إلى أن التخمينات العالمية لأسعار النفط خلال عام (٢٠١٢) بلغت من(٧٠ إلى ١٠٢) دولار، لكن المخاوف تزداد خلال العام القادم من حدوث ركود اقتصادي ولاسيما في أوروبا كونها تعتبر من الدول المستهلكة للنفط والغاز.

جولة تراخيص رابعة خلال العام المقبل

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

قالت مصادر حكومية مطلعة إن جولة التراخيص الرابعة ستجرى في آذار المقبل.
وكانت لجنة النفط والطاقة النيابية قد أعلنت أن جولة التراخيص الرابعة ستجرى في أيلول المقبل بسبب وجود مشاكل قانونية وفنية.
وقال رئيس هيئة المستشارين ثامر الغضبان لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن الحكومة ستجري جولة التراخيص في آذار المقبل بمشاركة شركات عالمية معروفة في مجال تنقيب النفط والغاز".
وأضاف : لا يوجد أي عائق قانوني أمام طرح جولة التراخيص الرابعة والتي تسهم في دعم مشاريع البلاد النفطية في المرحلة المقبلة ، وأن تأخر إقرار قانون النفط والغاز لا يعارض طرح جولة التراخيص".
ويقول محللون وخبراء في مجال النفط إن أسباب تأجيل الرخصة الرابعة تأتي نتيجة اعتراضات لجنة النفط والطاقة النيابية .
وأعلنت وزارة النفط أن العقود التي بحوزة الشركات المشاركة في جولة التراخيص الرابعة سيتم تعديلها وفق صيغة مشتركة بين الوزارة والشركات، من دون أن تؤثر في السياسة النفطية بالبلاد.
وعرضت العقود الأولية الخاصة بالرقع الاستكشافية لـ١٢ موقعا نفطيا وغازيا في العراق، على ٤٦ شركة أجنبية سوف تشارك في جولة التراخيص.
وكانت قد أعلنت عن إطلاق جولة التراخيص النفطية الرابعة في ٢٥ نيسان الماضي مخصصة للتنقيب عن النفط والغاز في ١٢ موقعا.
وكان العراق قد وقع عقودا مع شركات عالمية لتطوير ١١ حقلا نفطيا مكتشفا ضمن ثلاث جولات للتراخيص، من شأنها رفع إنتاج البلاد من النفط الخام إلى ١٢ مليون برميل يوميا، في غضون السنوات الست المقبلة من ٢,٤ مليون يوميا حاليا.
وهذه هي المرة الأولى التي يعرض فيها العراق مواقع استكشافية للاستثمار منذ سقوط النظام العراقي السابق في عام ٢٠٠٣.
ويملك العراق رابع أكبر احتياطات نفطية في العالم، وتشكل إيرادات النفط ٩٥ في المئة من موازنة الدولة المالية، لكن الخلافات بشأن صلاحية إدارة الثروة النفطية تحول دون صدور قانون ينظم شؤون النفط والطاقة في البلاد.

شركات عالميّة لتسويق التمور المحليّة قريبا

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت هيئة النخيل العامة إحدى تشكيلات وزارة الزراعة عن بدء المشاورات مع شركات عالمية لغرض تسويق التمور العراقية خلال مشاركتها في معرض الإمارات الدولي.
وقال رئيس هيئة النخيل العامة كامل مخلف ضايع لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : شاركت هيئة النخيل العامة والممثلة عن وزارة الزراعة في معرض الإمارات الدولي بجناح كبير يضم هيئات وشركات عراقية، مبيناً أن هذا الجناح لاقى إقبالاً واسعاً من كل الوفود والشركات المشاركة في المعرض.
وأضاف: إن هذا المعرض أعطى فرصة لهيئة النخيل العامة لعرض التمور العراقية واطلاع العالم على أنواعها وجودتها، إضافة الى التعرف الى الشركات العالمية والمسوقة للتمور.
وتابع ضايع : جرت هناك اتصالات مستمرة ما بين هيئة النخيل وشركات عالمية مشاركة في المعرض حول عملية تسويق التمور العراقية وإعادتها إلى مكانتها الطبيعية.
وبين : إن الهيئة تبحث مع القطاع الخاص العراقي موضوع إنشاء شركات متخصصة ببساتين النخيل وعملية تهيئة وتغليف التمور لغرض النهوض بقطاع النخيل واسترداد مكان العراق في العالم من ناحية إعداد النخيل وتسويق التمور إلى الخارج.
وفي وقت سابق، أكد عضو لجنة الزراعة والمياه البرلمانية النائب فؤاد الدوركي وجود محاصرة اقتصادية من دول خارجية على التمور العراقية، كونها من أجود أنواع التمور في العالم، مشيراً إلى وجود مؤامرة دولية تستهدف الزراعة في العراق.
وقال الدوركي : التمور العراقية تتعرض إلى محاصرة دولية وإقليمية من خلال عملية الاستيراد والتصدير وزراعة النخيل والتقليل من إنتاج التمور كونها من أجود الأنواع في العالم.
وأكد الدوركي وجود مؤامرة من دول الجوار تستهدف الزراعة بشكل عام من خلال عملهم الاستفزازي المستمر لقطع الروافد التي تصب في العراق، لكي لا يعتمد على منتجه الزراعي لسد الحاجة الفعلية للبلد من الغذاء وعلى أن يظل العراق مستمراً لاستيراد المنتجات الزراعية من الخارج.

مصادر: إجراءات جديدة ضد (كورك) للهاتف النقّال

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أعلنت لجنة التحقق بخدمات الهاتف النقال في مجلس النواب أن قضية إلغاء قرار البرلمان القاضي بإلزام شركة كورك للاتصالات دفع غرامات مالية، الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا، لم تنته بعد.
وقال مصدر مسؤول في اللجنة بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن المحكمة الاتحادية العليا قد أعلنت قبل شهرين إلغاء قرار البرلمان القاضي بإلزام شركة كورك للاتصالات دفع غرامات مالية، مؤكداً أن هذه القضية لن تنتهي إلى هذا الحد، بل ستعقبها إجراءات قانونية من قبل اللجنة بحق هذه الشركة.
وكان المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار قد ذكر في بيان صدر عنه سابقاً، أن المحكمة الدستورية ألغت قرار مجلس النواب بدفع شركة كورك للاتصالات مبالغ الفوائد القانونية كغرامات مترتبة عليها، مبيناً أن المجلس مارس صلاحية تنفيذية تخالف الفقرة ٤٧ من المادة ٦١ في الدستور والتي أقرت مبدأ فصل السلطات. وأضاف البيرقدار أن دور البرلمان هو مراقبة السلطة التنفيذية ، وليس أن يقوم بأداء مهامها، بحسب ما حدده الدستور العراقي.
وكانت اللجنة التحقيقية بالهواتف النقالة في البرلمان قد أعلنت،في العاشر من أب الماضي،أن مجلس النواب صوت على إلزام شركات الهاتف النقال العاملة في العراق دفع ثلاثة مليارات دولار خلال شهر واحد، ثمناً لرخصة الهاتف النقال التي قامت بأخذها، إضافة إلى الغرامات التأخيرية والعقوبات، مؤكدة أنه تم فرض غرامة مليار دينار على شركة كورك.
إلا أن الشركة أقامت دعوى قضائية في المحكمة الدستورية بعد صدور قرار البرلمان،موضحة أن هذا الإجراء ليس من اختصاص مجلس النواب .

(استثمار البصرة) ترفض تحويل القصور الرئاسيّة إلى دور ضيافة

□ البصرة/ وكالات

رفضت هيئة استثمار البصرة تحويل مجمع القصور الرئاسية إلى دور ضيافة للحكومة الاتحادية والمحلية وسكن لكبار موظفي المحافظة.
وأضاف أن هيئة استثمار البصرة تخطط بالشكل الأمثل الى جذب الشركات المتخصصة في القطاع السياحي لتحويل هذه القصور إلى أكبر منتجع سياحي في المحافظة. مشيرا إلى أن هذا التخطيط ينسجم مع توجهات رئيس الوزراء الذي أكد خلال الكتاب الرسمي الذي ورد الهيئة بتاريخ ٢٨ حزيران الماضي ضرورة تحويل القصور الرئاسية في البصرة إلى مشروع سياحي بالسرعة الممكنة، وتخصيص موقع بديل للحكومة المحلية.
وتابع أن أبناء محافظة البصرة استبشروا بهذا القرار الذي من شأنه أن يدخلهم إلى حيز القصور التي طالما حرموا منها ، مبيناً أننا فوجئنا بكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تشرين الأول الماضي والاقتصادية تحتم علينا رفض بعض التوجهات القاضية بتحويل القصور الرئاسية إلى دور ضيافة للحكومة الاتحادية والمحلية وسكن لكبار موظفي المحافظة.
ومجمع القصور الحكومية الذي يقع بالقرب من مركز مدينة البصرة يتكون من أربعة قصور، إضافة إلى بحيرات صناعية وحدائق، وبني خلال زمن النظام السابق ضمن سلسلة قصور رئيس النظام السابق صدام حسين في محافظات العراق المختلفة.
واتخذت القوات البريطانية من المجمع قاعدة عسكرية بعد عام ٢٠٠٣، ثم سلمته عام ٢٠٠٧ إلى الحكومة العراقية التي سمحت بدورها في العامين الماضيين لعدد من المسؤولين السياسيين بالإقامة في قصوره بشكل مؤقت.
وقال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران إن توجهاتنا الاستثمارية والقاضي بتخصيص القصور الرئاسية كدور ضيافة للحكومة الاتحادية والمحلية ومتحف للتراث، بالإضافة إلى استغلال الدور المحيطة لسكن كبار موظفي المحافظة.
من جانبها، قالت رئيسة لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة البصرة زهرة البجاري إن توجهات مجلس محافظة البصرة تدفع باتجاه استغلال القصور الرئاسية في القطاع السياحي باعتبارها أبرز معالم البصرة الحديثة، مبينة أننا كمجلس محافظة نرفض أن يستغل هذا المجمع لصالح الشخصيات باعتباره ملكاً لأهالي البصرة، علاوة على أن المجلس قرر مؤخرا تحويل قصر البحيرة الذي يعد من القصور الكبيرة والمهمة في مجمع القصور الرئاسية إلى متحف للآثار والتحف التاريخية البصرية المهمة.
وأشارت إلى أنه تمت إضافة بعض التعديلات على قاعات القصر من قبل الحكومة البريطانية التي أجرت عليه بعض الدراسات بهدف مقارنته بالمتاحف العالمية كالمتحف البريطاني ومتحف برلين عن طريق التعاون مع دائرة المتاحف العراقية. وأكد نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي أن توظيف مجمع القصور الرئاسية لصالح شخصيات حكومية يعتبر خيانة بحق الشعب بحسب تعبيره.
وقال نرفض تلك المطالبات التي تريد أن تجعل من ثروات البصرة وسيلة لترفيه وراحة بعض المسؤولين أو الموظفين تحت أي مبرر كان، مشددا على ضرورة تحويل هذه القصور إلى منتجع سياحي يتلاءم مع موقع المحافظة الاستراتيجي والسياحي ويسهم في سد حاجتها في هذا القطاع .

خضوع السلع اليابانيّة للفحوصات الإشعاعيّة البيئيّة

□ بغداد/ وكالات

كشف وزير البيئة سركون لازار صليوا عن خضوع السلع اليابانية الواردة إلى العراق للفحوصات الإشعاعية البيئية للتأكد من خلوها من التلوث الإشعاعي.
ونقل بيان للوزارة عن صليوا قوله إن العراق قد عدل أخيراً عن قراره بحظر استيراد السلع من المنشأ الياباني على أن يراعى إجراء الفحوصات الإشعاعية اللازمة عليها، وإن القرار كان له الأثر الايجابي الكبير في العلاقات بين البلدين.
وأكد أن اليابان لا تسمح بتصدير أية سلعة ما لم تجر عليها الفحوصات اللازمة للتأكد من خلوها من الملوثات الإشعاعية. وكانت اليابان قد تعرضت قبل أشهر إلى هزات أرضية عدة تسببت في حدوث دمار كبير في مفاعل فوكوشيما ، ما تسبب بانتشار واسع للإشعاعات النووية في المناطق الواقعة شمال العاصمة اليابانية طوكيو .